الأمر اختلف قليلا في جنوب المتوسط فقد اقتصر الأمر فقط على توقيع شراكة أمنية متوسطية، ففي مجال السياسة الأمنية المتوسطية للمجموعة الأوروبية نشير إلى أن التقارب الأورومتوسطي في هذا المجال برز منذ 1971 خلا الندوة المنظمة في هلسنكي تحت

عنوان "الأمن والتعاون في أوروبا" والذي يمكن اعتباره إطارا تأكدت فيه فكرة الشراكة الأمنية الأورومتوسطية، فالاتحاد الأوروبي حاول ضبط ترتيبات الشراكة الأمنية على الجهة المتوسطية من خلال استخلاص وسائلها ومناهجها ومفاهيمها من مسار هلسنكي حول الأمن الأوروبي"، إلا أنه رغم ذلك كله تبني المؤتمر بالأغلبية "خطة عمل فالنسيا" الهادفة إلى إنعاش الشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثلاث الأنفة الذكر: خلق استقرار ورفاهية بالمتوسطوا إحداث منطقة التبادل الحر في أفق 2010/10/20 وتقريب الشعوب، وقد تلت هذا المؤتمر مؤتمرات تكميلية أخرى كلها تصب في نفس القضايا السابقة وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي لكن الامر لم يتجسد لغاية الان.

في 2008 وفي عهد الرئيس نيكولاس ساركوزي تم الإعلان عن مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط " Union for the mediterraneanبالعاصمة الفرنسية باريس تتويجا للمساعي الفرنسية بالرغم من السجالات الأوروبية التي تتبعها بعض التحفظات العربية، وقد طرح هذا الكيان الجديد في بدايته كمشروع فرنسي تحت اسم الاتحاد المتوسطي Mediterraneen unionوقد جاءت هذه الفكرة الفرنسية مقصورة على الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الموقف الألماني منها جعل فرنسا تتراجع عن فكرتها وتقدم تنازلات لمشروعها، واعتبرت أن الاتحاد من أجل المتوسط هو تكملة لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، حيث ارتكزت على عدة أهداف[1]:

- إضفاء انطلاقة جديدة على عملية برشلونة 1995 وتطويرها لتصبح شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب.

-دعم التقارب بين المشاركين عن طريق تطوير مشاريع جديدة ملموسة ذات بعد إقليمي. - رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.

- العمل على تقاسم المسؤولية ضد المخاطر الأمنية الجديدة (الهجرة، الإرهاب، المخدرات والأمراض...). - إطلاق مشاريع كبرى ملموسة ذات بعد امني إقليمي (منع إجراء مناورات عسكرية في حوض المتوسطوا زالة التلوث الكيميائي والصناعي...(في حوض المتوسطوا زالة التلوث الكيميائي والصناعي....).

وقد سبق هذا المشروع الفرنسي مشروع آخر أوروبي تحت اسم "سياسة الجوار الأوروبية Européen neighbourhood Policy، وجاءت لتندرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهومشروع هدف في البداية إلى إشراك الجيران الشرقيين للاتحاد الأوروبي ثم انتقل الأمر بعد ذلك لدول جنوب المتوسط، وأهم ما جاء في مؤتمر هلسنكي هو تبني مقاربة للأمن قائمة على أساس تعدد أبعاده"افتحقيق الأمن حسب المفهوم الأوروبي يرتبط أساسا بالاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والدول

[1] التقرير السنوي للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2016 يبين تعزيز الالتزام الإقليمي متحصل عليه من الرابط https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed/news/altqryr-alsnwy-llathad-mn-ajl-almtwst-lam-2016-ybywn-tzyz-alaltzam تاريخ الاطلاع 2020/05/03.

النامية على اعتبار أن هذه العناصر تتحكم في العلاقة بين المجتمعات وتشكل أحيانا مصدر تهديد لها"[2]، وحقيقة بدا يعتقد الخبراء والمفكرون الأوروبيون أن الأمن الأوروبي يواجه منذ نهاية الحرب الباردة تهديدات جديدة ومعقدة" وهذا ما جعل هذه الجهة الفرعية تدرك من قبل الفاعلين في الاتحاد الأوروبي على أنها المنطقة المرئية المنطقة الأمن حيث بدأت تظهر أنماط جديدة من التهديدات أفرزتها تلك المرحلة الهجرة غير الشرعية، التطرف، الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة...)، حيث اعتبر الأوروبيون أن منطقة جنوب المتوسط هي منطقة تتميز بالاستقرار نتيجة لعدة اعتبارات) ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول (وهذا ما أدى إلى تبني كل من ايطاليا واسبانيا نظرة شاملة تتضمن الاقتصاد والأمن واقترحا عقد مؤتمر حول التعاون والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط حسب المقاربة التي تم تبنيها بهلسنكي"، وعليه فإن هاجس الأمن يحضر بشكل قوي في تقرير الشراكة المتوسطية، ويقترن بتزايد أخطار الاستقرار الجهوي الذي يدعوا إلى تكافل الجهود لأنها قضايا التطرف الأصولي ، الجريمة المنظمة والمخدرات).

وبالتالي فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى جعل حوض البحر الأبيض المتوسط فضاء للسلام والاستقرار " وهذا ما تأكد من خلال ندوة نابولي الأورومتوسطية في ديسمبر 2003 والتي أكدت على أهمية التعاون الأمني وعلى مقاربة شاملة لقضايا الاستقرار والأمن في منطقة المتوسط، مع الاهتمام بمقاربة متوازنة وعادلة لمواجهة التحديات الجديدة وكذلك على التعاون في مكافحة الإرهاب "، وقد تم التطرق في ذات الندوة إلى جوهر السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية حيث أشادت ذات الندوة بفتح الحوار والتعاون حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

وأكدت مجددا على أن الحوار الذي شرع فيه مع اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي وعلى مستوى الخبراء بإمكانه أن يكمل بطريقة مجدية بقية الأدوات المقترحة في مسار برشلونة، كما اعتبرت أن هذا الحوار يجب أن يساعد الشركاء المتوسطيين على معرفة أهداف هذه السياسة (الدفاعية والأمنية عن قرب وبالتالي فالاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية يهدف إلى تعريف سياسته الأمنية والدفاعية على دول جنوب المتوسط وربما حتى تمكينهم من المساهمة في نشاطات تتعلق بتلك السياسة من خلال إشراكهم المحتمل في نشاطات تتعلق بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع على المستوى الإقليمي، الإقليمي الفرعي، أو الوطني في عمليات حفظ السلام (البلقان وافريقيا)"[3].

إلا أن المشكل الأساسي والذي اعترض المشروع الأوروبي المتمثل في خلق منطقة أورومتوسطية مستقرة، وانتقال الفكرة من الشراكة إلى التعاون، هو الصراع العربي الإسرائيلي والذي يعتبر عائقا أمام أي محاولات أوروبية لإشراك أكبر عدد ممكن من دول جنوب المتوسط وهذا بدوره خلق مشكلة أخرى تتعلق بالشق العسكري (انتشار تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل) والذي تصاحبه بالضرورة حالات من عدم الاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يعتبره الاتحاد الأوروبي تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي وفيما بعد أثر هذا الصراع كذلك على ميثاق

---

[2] الاتحاد الأوروبي و الجيران: علاقات تتطور متحصل عليه من الرابط https://www.euneighbours.eu/ar/policy/alalyt-alawrwbyt-lljwar-eni تاريخ الاطلاع 2020/05/03.

[3] ناظم عبد الواحد، "الاتحاد من اجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الامة العربية "المجلة السياسية الدولية متحصل عليه من الرابط https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9473 تاريخ الاطلاع 2020/05/03.

الأمن والاستقرار الأورومتوسطي والذي جاء بمبادرة فرنسية تحت اسم "عقد أمن واستقرار في المتوسط الثم بعد ذلك تبنت ألمانيا المبادرة ليتم الإعلان عنه حيث تم فيه الإقرار عن عدة مبادئ أهمها".

-الإقرار بعدم قابلية الأمن في الفضاء الأورومتوسطي وما وراءه للتقسيم. - الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل (وهو ما تبنته الدول المتوسطية إلى جانب الأمن التعاوني). - عدم التدخل في تسوية الصراعات الحالية ووضع مقاربة مشتركة ومتوازنة لمسألة الاستقرار في المتوسط.

ومن خلال هذه المبادئ يرمي الاتحاد الأوروبي إلى ربط أمن أوروبا وتحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة بتحقيق الأمن في المتوسط على اعتباره منطقة ذات تأثير كبير باعتبار الجوار، وكذلك محاولة الاتحاد الأوروبي في جانب آخر نشر المفهوم الأوروبي للأمن من خلال التعاون والشراكة)، إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي ألقي بضلاله على أي مبادرة تعاونية في مجال الأمن أو شراكة أورومتوسطية هدفها الأساسي هو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ولكن ما يعيب الشراكة الأورومتوسطية منذ مسار برشلونة 1995 إلى حد اليوم (والذي انعكس بدوره على سعي أوروبا نحو إقامة أو بناء سياسة أمنية أوروبية، هو الأنانية الأوروبية،

حيث سعى الاتحاد الأوروبي في شراكاته وتعاونه مع دول جنوب المتوسط (بشكل منفرد أو جماعي)، إلى الاستفادة من دول الضفة الجنوبية واستعمالها من أجل أمن أوروبا وتحقيق المشروع الأمني الأوروبي" أي استعمال تلك الدول كسياج واق أو مفكك متفجرات يفكك القنابل التي تواجه أوروبا كالهجرة غير الشرعية والإرهاب... وغير ذلك من التحديات التي تواجه الأمن الأوروبي دون مقابل فعلي أو شراكة كلية وما تعنيه من تنمية ونقل للتكنولوجيا والاستثمار والحركة الحرة لرؤوس الأموال ...وهذا هو التعاون والشراكة وليس توريط دول الضفة الجنوبية في مواجهة كل الأخطار المطروحة وحرمانها بالمقابل من الاستفادة من الامتيازات"، وهذا ما جعل تلك الدول تتظر بعين الريبة إلى الأهداف الأوروبية من إقامة شراكات أمنية في جنوب المتوسط وربما هذا ما توصل إليه ممثل معهد الدراسات السياسية لباريس السيد لويس مارتيناز حيث أشار إلى أنه من بين أهم العوائق التي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية في جانبها المتوسطي هو" أن أوروبا تتحدث عن الأمن بصفة عامة، لكن هنا يتساءل هل تفكر أوروبا في أمن دول الضفة الجنوبية؟ أم أن بكل بساطة أمنها وفقط؟ وتخليها بذلك عن دورها في تسيير مشاكل الضفة المقابلة وبرأيه فان سياسة الأمن في المتوسط يعرقلها اختلاف الأهداف".[4]

بينما يرى جانب أخر من الباحثين الذي يعتقد بأن تحقيق الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط متعلق أساسا بإحداث تنمية اقتصادية في دول المنطقة "تنفرد المقاربة الأمنية لعملية برشلونة بكونها مبنية على فرضية فحواها أن التنمية الاقتصادية خير وسيلة لإحلال الأمن... وبالتالي فان مقاربة الشراكة الأورومتوسطية للأمن تقوم على تلازم الأمن والاستقرار والتنمية".

[4] بن خليف عبد الوهاب ، العلاقات الأوروبية-الأمريكية تجاذبات الهيمنة والتعاون ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية المجلد 4 العدد 5 ص 214-228.

3: **المجموعة 5+5 أنموذج للحل** جاءت مبادرة الحوار في إطار المجموعة 5+5 في ظرف دولي ميزته نهائية الحرب الباردة، وظهور جملة من التهديدات الأمنية، كالإرهاب، الهجرة، الجريمة المنظمة... بالإضافة إلى فشل بعض الحوارات التي عرفها المتوسط في شكل مبادرات، وتسجيل أخرى النتائج متواضعة لتميز منطقة المتوسط بالعديد من التناقضات والنزاعات، كما تزامن هذا الحوار مع ثورة أكاديمية في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية.

على الرغم من الخصائص التي يتمتع بها البحر المتوسط إلا أنه ظل يميزه الصراع في علاقات شعوبه ببعضها في معظم الأحيان، لكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار موجات التحرر وظهور التنظيمات الدولية والإقليمية، بدأ المتوسط يشهد العديد من محاولا التقارب بين ضفتيه، بفتح قنوات للتواصل ومد جسور للتعاون، ولعل أولها كان في إطار هيئة الأمم المتحدة من خلال أهدافها ومبادئها الساعية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتنمية علاقات التعاون بين الدول لخدمة الأمن والاستقرار في مفهومه الشامل، حيث ما انفكت الأمم المتحدة تدعو إلى تشجيع كل مبادرات التقارب و التعاون في المتوسط، كما كان لتنظيم دول عدم الانحياز دورا بارزا في العمل على جعل المتوسط بحيرة أمن وسلام، من خلال نشاط الدول المتوسطية الأعضاء في التنظيم، في مسعى لتجنيب البحر المتوسط صراع الحرب الباردة، وابعاد مصادر التوتر عن المنطقة عبر المطالبة بغلق القواعد العسكرية الأجنبية بالمتوسط، وسحب الترسانات العسكرية البحرية، وضبط المبادئ والخطوط العريضة للتعاون والتنمية المشتركة بالمتوسط.[5]

لكن يبقى الحوار العربي الأوربي سنة 1973 كأول محاولة جادة بين ضفتي المتوسط للتواصل والتعاون بين المجموعة الاقتصادية وجامعة الدول العربية في إطار إقليمي، ورغم أن الحوار جاء نتيجة ظروف ودوافع تهم الطرفين خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 والأزمة النفطية، إلا أن المحاولة تعتبر ممهدة ومعبدة لطريق الحوار والتقارب الإقليمي بين حضارتين وعلى الرغم من النتائج المحققة جراء هذا التقارب بإحداث هياكل ولجان للتشاور ورصد العديد من المشاريع المؤهلة للتعاون بين الطرفين، إلا أنها اصطدمت بحملة من العراقيل التي حالت دون تقدم هذا الحوار، في إطاره الإقليمي وبين مجموعتين، لعدة تباينات التعاون الاقتصادي، الوعي السياسي والتدخل الأمريكي).

لكن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وما حدث من تغيرات على بنية التنظيم الدولي والتحول في العلاقات الدولية، وتطور مفاهيم الأمن الدولي جراء الصعود المطرد التهديدات غير التقليدية، طرأ تغيير على أفكار واستراتيجيات الدول المتوسطية والقوى الكبرى ذات المصالح في المتوسط، فكان المشهد الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة مشجعا على التقارب، لمد جسور التواصل والتعاون والاندماج الإقليمي على الخصوص للدفع بالتنمية والتطور ومحاصرة مختلف التهديدات، لاستتباب الأمن وا حلال السلام والاستقرار في الفضاء المتوسطي. مجموعة 5+5 وعي بضرورة مقاربة مشتركة وشاملة للحوار.

---

[5] الحوار 5+5: الحث على ترقية التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، متحصل عليه من الرابط http://www.aps.dz/ar/algerie/52357-5-5 تاريخ الإطلاع 2020/05/04.

بعد انطلاق الحوار 5+5في إطار ظروف دولية ومتوسطية متميزة، وانعقاد عدة لقاءات وزارية، انخفضت وتيرة نشاطاتها إلى حد التوقف في العقد الأخير من القرن الماضي، خاصة وأن انطلاقة الحوار أعقبتها حوارات متوسطية أخرى، وفي إطار مبادرات أخرى، لكن الطبيعة المميزة لحوار مجموعة 5+5 والحصيلة المتواضعة لأطر الحوار الأخرى كانت حافزا لأطراف مجموعة 5+5 لإعادة بعثه في صيغته الأولى، وعيا منها بضرورة التواصل والحوار والتعاون عبر هذه المجموعة، التي تبدو أكثر ملاءمة وجاهزية للاستمرار، هذه التصورات الأمنية في المتوسط الوعي الذي ترجم سريعا في عقد قمة تونس سنة 2003 كخطوة هامة لتفعيل الحوار وتوسيع مواضيعه .

خاصة وأن معظم الأطراف تبدو حريصة على إعطاء الحوار معنى وأهداف ونتائج. إعادة بعث الحوار وتوسيع إبعاده الأمنية بعد حوالي عشرية كاملة من غياب الاتصال والحوار في غرب المتوسط في إطار 5 + 5 باستثناء بعض اللقاءات التي تواصلت منذ 1995 وخصت مجالات الداخلية والتربية والنقل، وعلى هامش الندوة الأورومتوسطية بمدينة شتوتغارت "Stuttgart بألمانيا في أفريل 1999، اقترحت تونس إعادة بعث مجموعة 5+5.

و نظمت البرتغال في العاصمة لشبونة لقاء الوزراء الخارجية يومي 25 و 26 جانفي 2001 للنظر في نتائج الاجتماع التحضيري المنعقد بتونس يومي 15 و 16 جانفي 2001 ، فكان اجتماع لشبونة يعد الثالث لوزراء الخارجية بعد لقائي روما 1990 والجزائر 1991، وفي اجتماع لشبونة تمت التصديق على نتائج الاجتماع التحضيري المنعقد في تونس وثمن وزراء خارجية المجموعة أهمية إعادة بعث الحوار، والحفاظ على اللقاءات الدورية بالتناوب بين الدول المغاربية ودول القوس اللاتيني، لمواصلة الحوار السياسي غير الرسمي حول المسائل الكبرى، كالأمن والاستقرار والاقتصاد والاندماج المغاربي والتبادل الإنساني، بعيدا عن خلق منافسة مع مسار برشلونة، وايجاد صيغ معالجة مختلفة للمسائل المتعلقة بليبيا وموريتانيا، وأكد الوزراء على أهمية التضامن بين بلدان المجموعة، لمواجهة التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العولمة[6].

وفي يومي 29 و 30 ماي 2002، انعقد الاجتماع الرابع لوزراء الخارجية أي الثاني بعد إعادة بعث مسار المجموعة من جديد، وفيه طرحت المواضيع الدولية الأساسية للنقاش، كالأمن والاستقرار في المتوسط الغربي، والنزاع في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد اتضاح الرؤية والتجنيد العالمي ضد هذا التهديد بعد أحداث2001/09/11 بالولايات المتحدة الأمريكية، الاندماج الاقتصادي المغاربي، تحديات العولمة، الاستثمار في البلدان المغاربية، مسائل الهجرة وحوار الثقافات، فكانت هذه العودة منذ 2001 أكثر ديناميكية فيما يخص الاتصال والحوار في المتوسط الغربي، إذ لم تقتصر اللقاءات على وزراء الخارجية، بل تعدت ذلك وخصت وزراء الداخلية، التربية، العمل، الشؤون الاجتماعية ورؤساء المجالس البرلمانية، لمعالجة عديد المسائل، وخاصة مسألتي مكافحة الإرهاب والهجرة السرية.

---

[6] حوار مجموعة (5+5): المبادرات المشتركة ضرورية لتطوير الاقتصاد البحري المستدام متحصل عليه من الرابط http://www.aps.dz/ar/economie/61007-5-5 تاريخ الإطلاع 2020/05/11

ونظم الاجتماع الخامس الوزراء الخارجية للمجموعة بسانت مكسيم بفرنسا، وفيه تم التأكيد على مواصلة الحوار واللقاءات المتعددة الخاصة بالمسائل المشتركة، وتثمين كل تقدم يحصل على مستوى هذا المسار، وأكد الوزراء على ضرورة إقامة اندماج اقتصادي مغاربي مثمر، وذلك برفع مستوى وسقف التعاون الاقتصادي التجاري بين الدول المغاربية، أملا في بلوغ مستوى التبادل الحر فيما بينها، مقابل الحصول على تعاون مدعم من طرف الاتحاد الأوربي.[7]

الدرس السابع

وبعد تبادل الآراء حول المواضيع الواردة على جدول أعمال القمة أعلنوا ما يلي :

- إن التطور السياسي والأمني والاقتصادي الحاصل في العالم كفيل بإفراز تحديات ورهانات جديدة، تتطلب إرادة ودعما وتعزيزا أكثر لإجراءات بناء الثقة في كل مجالات الحوار بين دول غرب المتوسط، لتكوين إدراك مشترك للمسائل المختلفة التي تشكل تهديدا الأمن المنطقة ومعالجتها سلميا، والاستجابة لتطلعات وطموحات مجتمعات غرب المتوسط.

-إيلاء دول جنوب المتوسط العناية والاهتمام بعد التوسعة المستقبلية للإتحاد الأوربي، وذلك عن طريق السياسة الأوربية للجوار، التي يمكن أن توفر فرصا لتوطيد العلاقات بين ضفتي المتوسط في جزئه الغربي، لبلوغ شراكة شاملة متضامنة ومتوازنة، قائمة على مبادئ حسن الجوار والاحترام والثقة المتبادلة.

وتناول اللقاء ما يلي:

1 - الأمن والاستقرار: أعرب الجميع عن وعيهم العميق بعدم الفصل بين السلم والأمن والتطور، واجمعوا على الإدانة الشديدة للإرهاب في جميع أشكاله، والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، والتهريب والمخدرات، وتهريب الأسلحة وتبييض الأموال، والالتزام بالتعاون لمحاربتها، لما تشكله من تهديدات حقيقية للسلم والاستقرار في المنطقة، والالتزام بالاتفاقيات والتوصيات الدولية، وفي إطار هيئة الأمم المتحدة حول الإرهاب، كما أكدوا على تعزيز التعاون الأمني بين دول غرب المتوسط والتشاور السياسي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي، وتكثيف التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى النظر في المقترح الليبي الخاص بوثيقة السلم والاستقرار في الحوض الغربي للمتوسط.

[7] مجموعة خمسة + خمسة متحصل عليه من الرابط : https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/le-bassin-mediterraneen/le-sommet-du-dialogue-5-5/ تاريخ الإطلاع 2020/05/11.

2 - الاندماج الإقليمي والتعاون الاقتصادي: تعبيرا عن وعيهم بالاعتماد المتبادل الاجتماعي والاقتصادي في غرب المتوسط، جددوا تمسكهم بمسار الاندماج الاقتصادي الإقليمي عبر إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر كآلية لهذا الاندماج، والحرص عبر التعاون التضامني إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين ضفتي المتوسط الغربي، وتكثيف التعاون المتبادل أكثر في المجالات ذات الأولوية، كترقية الاستثمارات، بإنشاء منتدى سنوي للأعمال والاستثمارات في غرب المتوسط، وتشجيع الحركة السياحية، وتسهيل التبادل وحماية البيئة، ودعم المنشآت القاعدية والإمكانات المتوفرة، في قطاع الطاقة والبيئة والموارد المائية والنقل والاتصالات، بهدف توفير الدعم اللازم للتنمية المستديمة في المنطقة، والإشارة إلى وضع آلية أورومتوسطية لتسهيل الاستثمارات والشراكة Facilite Euro-mediterraneenne d ' investissement et de partenariat FEMIP كأفق لإنشاء بنك أورومتوسطي يساهم في تدعيم الاندماج الإقليمي في الفضاء المتوسطي.

3- التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني: أكد الجميع عن وعيهم بأهمية التبادل الإنساني بين ضفتي المتوسط الغربي، وأفضلية تدعيميه وتثمينه، والتأكيد على المقاربة الشاملة والمتوازنة للهجرة المتبناة في إطار إعلان تونس، والصادرة عن الندوة الوزارية المكلفة بمسائل الهجرة في أكتوبر 2002، والتأكيد على إدماج المهاجرين الشرعيين في البلدان التي يقيمون فيها، وحماية حقوقهم وتسوية مشاكلهم وفق القوانين الوطنية لبلد الإقامة، لأن في هذه التسوية والتطبيع عامل اقتصادي واجتماعي وانساني للبلدان المستقبلة والبلدان الأصلية، و أن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تتطلبان عملا مشتركا وتعاونا صارما.

4- حوار الثقافات والحضارات: أهمية الإرث الحضاري المشترك الشعوب المتوسط الغربي، تجعل منه فضاء للتسامح الديني ومهدا للحضارات والثقافات التي ساهمت في تطور الإنسانية، وعلى غرار ذلك، الترحيب بإنشاء المؤسسة الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات والحضارات، والمطالبة بدعم هذا الحوار لنشر قيم التسامح والحداثة، لترقية التفاهم المتبادل بين الشعوب، واحترام التنوع الثقافي في إطار عالمية القيم، دون تأثير ذلك على الوحدة الترابية للدول.

5- النقاش السياسي: التأكيد على معالجة التحديات الأمنية التي تميز المشهد العالمي عن طريق الحوار السياسي بين شركاء المجموعة لغرب المتوسط، واختيار الحلول السلمية لها، كما طالبوا بإعادة بعث محادثات السلام في الشرق الأوسط وفق اللوائح الأممية، ودعم استقلال العراق ووحدة شعبه وأراضيه، واعادة الإعمار ونقل السلطات إلى العراقيين والتعبير عن الإرادة المشتركة في التعاون لجعل حوض غرب المتوسط فضاء للسلم والاستقرار والتضامن والرفاه والحرية والعدالة، القائمة على احترام القيم المشتركة والديمقراطية وحقوق الإنسان واقامة دولة الحق والقانون.

من خلال مختلف الجوانب المتبادلة في اجتماع القمة بتونس، يتضح الاقتناع والتشديد على المضي بهذا التعاون إلى شراكة مميزة، خاصة وأن القمة تزامنت مع إعلان رومانو برودي "باتن Romano Prodi et Patten" "عن سياسة

الجوار الأوربية، التي تدعو إلى شراكة مدعمة association renforcée" في مارس 2003 ، والتي تعني اقل من الانضمام إلى الإتحاد الأوربي وأكثر من الشراكة".

كثير من المتتبعين يخفضون كثيرا من سقف الطموحات والنتائج لاعتبارات عدة، منها اختلاف مدركات التهديد بين ضفتي المتوسط الغربي وأولويات الأمن، فدول القوس اللاتيني تميل إلى المقاربة الأمنية لمعالجة مسائل المتوسط، في حين تميل دول المغرب العربي إلى المقاربة الاقتصادية، كما أن القمة لم تتعرض للمشاكل ذات الخصائص الثنائية، كما هو الشأن بين الجزائر والمغرب حول مسألة الصحراء الغربية، فإتحاد المغرب العربي معطل إلى إشعار أخر، ولا حتى القمة أو الاجتماعات الوزارية سمحت بذلك، لأنها بقيت الوحيدة التي جمعت رؤساء المغرب العربي وتجمع وزراء خارجيته، فبقاء هذه الآلية معطلة يعني لا حديث عن منطقة مغاربية للتبادل الحر.

كما أن بعض الممارسات تعيق الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة، في قطاع الطاقة والبيئة والموارد المائية والنقل والاتصالات، بهدف توفير الدعم اللازم للتنمية المستديمة في المنطقة، والإشارة إلى وضع آلية أورومتوسطية لتسهيل الاستثمارات والشراكة Facilite Euro- mediterraneenne d ' investissement et de partenariat FEMIP كأفق لإنشاء بنك أورومتوسطي يساهم في تدعيم الاندماج الإقليمي في الفضاء المتوسطي.

3-التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني: أكد الجميع عن وعيهم بأهمية التبادل الإنساني بين ضفتي المتوسط الغربي، وأفضلية تدعيميه وتثمينه، والتأكيد على المقاربة الشاملة والمتوازنة للهجرة المتبناة في إطار إعلان تونس، والصادرة عن الندوة الوزارية المكلفة بمسائل الهجرة في أكتوبر 2002، والتأكيد على إدماج المهاجرين الشرعيين في البلدان التي يقيمون فيها، وحماية حقوقهم وتسوية مشاكلهم وفق القوانين الوطنية لبلد الإقامة، لأن في هذه التسوية والتطبيع عامل اقتصادي واجتماعي وانساني للبلدان المستقبلة والبلدان الأصلية، و أن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تتطلبان عملا مشتركا وتعاونا صارما.

4- حوار الثقافات والحضارات: أهمية الإرث الحضاري المشترك الشعوب المتوسط الغربي، تجعل منه فضاء للتسامح الديني ومهدا للحضارات والثقافات التي ساهمت في تطور الإنسانية، وعلى غرار ذلك، الترحيب بإنشاء المؤسسة الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات والحضارات، والمطالبة بدعم هذا الحوار لنشر قيم التسامح والحداثة، لترقية التفاهم المتبادل بين الشعوب، واحترام التنوع الثقافي في إطار عالمية القيم، دون تأثير ذلك على الوحدة الترابية للدول.

5-النقاش السياسي: التأكيد على معالجة التحديات الأمنية التي تميز المشهد العالمي عن طريق الحوار السياسي بين شركاء المجموعة لغرب المتوسط، واختيار الحلول السلمية لها، كما طالبوا بإعادة بعث محادثات السلام في الشرق الأوسط وفق اللوائح الأممية، ودعم استقلال العراق ووحدة شعبه وأراضيه، واعادة الإعمار ونقل السلطات إلى العراقيين، والتعبير عن الإرادة المشتركة في التعاون لجعل حوض غرب المتوسط فضاء للسلم والاستقرار والتضامن والرفاه والحرية والعدالة، القائمة على احترام القيم المشتركة والديمقراطية وحقوق الإنسان واقامة دولة الحق والقانون.

من خلال مختلف الجوانب المتبادلة في اجتماع القمة بتونس، يتضح الاقتناع والتشديد على المضي بهذا التعاون إلى شراكة مميزة، خاصة وأن القمة تزامنت مع إعلان رومانو برودي "باتن Romano Prodi et Patten" "عن سياسة الجوار الأوربية، التي تدعو إلى شراكة مدعمة association renforcée" في مارس 2003 ، والتي تعني اقل من الانضمام إلى الإتحاد الأوربي وأكثر من الشراكة". .

كثير من المتتبعين يخفضون كثيرا من سقف الطموحات والنتائج لاعتبارات عدة، منها اختلاف مدركات التهديد بين ضفتي المتوسط الغربي وأولويات الأمن، فدول القوس اللاتيني تميل إلى المقاربة الأمنية لمعالجة مسائل المتوسط، في حين تميل دول المغرب العربي إلى المقاربة الاقتصادية، كما أن القمة لم تتعرض للمشاكل ذات الخصائص الثنائية، كما هو الشأن بين الجزائر والمملكة المغربية حول مسألة الصحراء الغربية، فإتحاد المغرب العربي معطل إلى إشعار أخر، ولا حتى القمة أو الاجتماعات الوزارية سمحت بذلك، لأنها بقيت الوحيدة التي جمعت رؤساء المغرب العربي وتجمع وزراء خارجيته، فبقاء هذه الآلية معطلة يعني لا حديث عن منطقة مغاربية للتبادل الحر.

وعلى الرغم من هذه المآخذ التي توصف كانتكاسة لقمة تونس، إلا أنها سجلت بعض التوافق فيما يخص إدانة الإرهاب في جميع أشكاله، وأكدت على يقظة الجميع لمراقبة الهجرة، وموافقة الإتحاد الأوربي على دعم مالي لدول جنوب المتوسط في إطار المبادرات الأخرى الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوربية وانشاء منتدى سنوي للاستثمارات ، مقارنة بما يقدم لدول أوربا الشرقية التي إنظمت للإتحاد الأوربي، وما يقدم لدول المغرب العربي في إشارة إلى عدم نسيان أو تهميش جنوب المتوسط، كما أن هذا الحصاد المتواضع لم يكن عائقا أم تواصل العمل في إطار مسار 5+5 في مجالات أخرى أهمها الداخلية والدفاع.